المملكة المغربية
رئيس الحكومة

الجلسة الشهرية المتعلقة بالسياسة العامة
(المادة 100 من الدستور)

مجلس النواب/ الإثنين 02 يوليوز 2018

جواب رئيس الحكومة
الدكتور سعد الدين العثماني

باقي الأسئلة:

"السياسة المتبعة في مجال محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي"

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه أجمعين؛

السيد رئيس مجلس النواب المحترم،

السيدات والسادة النواب المحترمين،

جوابا على سؤال حول سياسة الحكومة في مجال محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، لا يسعني إلا أن أؤكد أن الحكومة تجعل هذا الموضوع في صميم سياستها، وذلك في إطار تصور شامل يقوم على جملة من المداخل، من جملتها تعزيز الدينامية الاقتصادية، والنهوض بالتشغيل، والتقليص من الفوارق الاجتماعية والمجالية، ودعم الفئات الهشة وصيانة التماسك الاجتماعي، وتحسين أنظمة الحماية الاجتماعية.

1. تعزيز الدينامية الاقتصادية

من المعلوم محاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي يمر أساسا عبر تعزيز الدينامية الاقتصادية وتحسين نسبة النمو بما يمكن من خلق الثروة وإحداث فرص الشغل فضلا عن الحفاظ على مناصب الشغل القائمة.

وفي هذا الإطار، فإن الحكومة تواصل تنزيل مختلف الإصلاحات الهيكلية التي تروم دعم وتقوية نسيج الاقتصاد الوطني وتحسين مناخ الأعمال وتشجيع الاستثمار والمبادرة الخاصة وتعزيز جاذبية الاقتصاد الوطني.

2. دعم التشغيل باعتباره مدخلا أساسيا لمحاربة الفقر

لا يخفى عليكم أن النهوض بالتشغيل يعد مدخلا أساسيا لمحاربة الفقر ودعم على القدرة الشرائية للمواطنين، من خلال إحداث فرص الشغل وكذا الأنشطة المدرة للدخل.

وفي هذا الإطار **يأتي إعداد مشروع المخطط الوطني للنهوض بالتشغيل في أفق 2021**- والذي ينتظر منه أن يساهم في الرفع من جودة الخدمات المقدمة للباحثين عن شغل، وتعبئة جهود كافة المتدخلين في اتجاه إنعاش التشغيل وتدعيم اندماج الباحثين عن الشغل، وذلك من خلال تنزيل خمسة توجهات أساسية والتي سبق أن تحدثت عنها بإسهاب: 1) دعم إحداث مناصب الشغل، و2) ملاءمة التعليم والتكوين مع متطلبات سوق الشغل، و3) تكثيف البرامج النشيطة للتشغيل ودعم الوساطة، و4) تحسين ظروف العمل واشتغال سوق الشغل، ثم 5) دعم البعد الجهوي في التشغيل.

3. تقليص الفوارق المجالية

في إطار تقليص الفوارق المجالية، باعتباره مدخلا أساسيا لمحاربة الفقر والإقصاء الاجتماعي، شرعت الحكومة في تنزيل **"برنامج تقليص الفوارق المجالية والاجتماعية بالوسط القروي"** برسم الفترة الممتدة ما بين 2017 -2023.

وقد تمت تعبئة الموارد المالية المرتبطة ببرنامج عمل سنة 2018 والمقدرة ب 6,85مليار درهم، وتهم خمسة قطاعات حيوية :الصحة، التعليم، الطرق، الماء الشروب والكهربة القروية، **ساهم فيها صندوق التنمية القروية ب 3,46 :مليار درهم.**

4. مواصلة تنفيذ برامج الدعم الاجتماعي وتحسين حكامتها

في إطار سياستها الاجتماعية الرامية إلى محاربة الفقر والهشاشة وتعزيز آليات التضامن والتماسك الاجتماعي، فإن الحكومة عازمة على مواصلة تنفيذ البرامج الاجتماعية التي تمكن شرائح اجتماعية مختلفة من الاستفادة من دعم مهم. ومن أهم هذه البرامج:

- ✓ **دعم المبادرة الوطنية للتنمية البشرية**، والتي تم رفع ميزانيتها بحوالي مليار درهم، حيث **انتقلت من 2,7 مليار درهم سنة 2017 إلى 3,6 مليار درهم سنة 2018**؛
- ✓ **التعميم الفعلي لنظام المساعدة الطبية "راميد"**، حيث ارتفع العدد الإجمالي للمسجلين في هذا النظام إلى **11,9 مليون مستفيد أواخر يناير 2018** ؛
- ✓ **تنفيذ المبادرة الملكية السامية "مليون محفظة"**، حيث بلغ عدد المستفيدين برسم الموسم الدراسي الحالي حوالي 4 مليون و263 ألف مستفيدة ومستفيد، 64 % منهم بالوسط القروي؛
- ✓ **دعم برنامج "تيسير" لمحاربة الهدر المدرسي**، حيث بلغ عدد الأسر المستفيدة من البرنامج حوالي **448000** أسرة خلال الموسم الدراسي الحالي، **أي حوالي 742000 تلميذ(ة).**
- ✓ رفع عدد المستفيدات من **الدعم المباشر للأرامل** الحاضنات لأطفالهن اليتامى إلى **أزيد من 82000 أرملة**، أي ما يمثل **147000 يتيم، بمنحة 350 درهم شهريا** لكل يتيم؛
- ✓ توسيع الفئات المستفيدة من **صندوق التكافل العائلي** لتشمل **الأمهات المطلقات أو المهملات، والأطفال في حالة وفاة أمهاتهم المطلقات أو المهملات**، وصدور **14000مقرر قضائي** لفائدة الأمهات المطلقات؛
- ✓ تنفيذ **برنامج التعويض عن فقدان الشغل، الذي بلغ عدد المستفيدين منه 24000 مستفيد؛**

وكما سبق لي أن أكدت في مناسبات سابقة، فإن تصور الحكومة للدعم الاجتماعي يقوم على تطوير حكامة هذا الدعم ومردوديته من **خلال إرساء نظام فعال لرصد الفئات الفقيرة والهشة** بهدف ضمان استهدافها بشكل أكثر عدلا وفعالية.

وفي هذا الإطار **فإن الحكومة تعمل على تحسين الاستهداف** من خلال مشروع مهيكل على المدى المتوسط من 2017 إلى 2021 يتمثل في **إرساء "سجل اجتماعي موحد" على الصعيد الوطني** سيشكل المدخل الوحيد للاستفادة من مختلف البرامج الاجتماعية.

5. تحسين أنظمة الحماية الاجتماعية

في هذا الإطار، يجدر التذكير أن الحكومة انخرطت في ورش إصلاحي هام يتوخى تحسين حكامة منظومة الحماية الاجتماعية، ويهدف إلى تعزيز قدرات

الحكومة **في بلورة سياسة موحدة للحماية الاجتماعية، وتوسيع التغطية الصحية الأساسية لتشمل المهن الحرة والعمال المستقلين، وتطوير الهندسة الاجتماعية، وتحسين العرض وجودة الخدمات الاجتماعية المقدمة.**

ويتوخى من **هذا الورش الهام أن يساهم في تحقيق التقائية المعلومات الخاصة بنظام الحماية الاجتماعية** في أفق بلورة تدبير مندمج لرصد وتتبع مؤشرات الحماية الاجتماعية، وإرساء نظام معلوماتي من شأنه أن يمكن من تدبير أفضل للسياسات المتعلقة بمجال الحماية الاجتماعية، من خلال تجميع وتحليل المعطيات المتوفرة بالمؤسسات المدبرة لأنظمة الاحتياط الاجتماعي بالمغرب.

وفي الختام، لا بد أن أجدد التأكيد على عزم الحكومة على مواصلة تنزيل مختلف التزاماتها وتعهداتها في الميدان الاجتماعي في سبيل تحقيق الشروط اللازمة لضمان العيش الكريم للمواطنات والمواطنين ومحاربة كل مظاهر الفقر والإقصاء الاجتماعي.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.